جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي	
قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية	معهد علوم الأرض والهندسة المعمارية
السنة ثانية ليسانس	الأفواج: 1، 2
مقياس الاقتصاد	الأستاذة: بن يزة شيماء /البريد الالكتروني: Chaimabenyezza61@gmail.com

المحور الأول: مدخل للاقتصاد

تمهيد: علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية وهو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة والمحدودة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر اشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. وبعبارة أخرى هو علم إدارة الموارد المحدودة لتلبية حاجات الفرد المحدودة، فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة، وسلوك الفرد الاقتصادي من جهة أخرى.

وهو العلم الذي يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للفرد والمجتمع، كما يهتم بدراسة كيفية توظيف الموارد الاقتصادية من اجل انتاج السلع والخدمات التي تحقق رفاه الافراد والمجتمع، أي انه يدرس كيفية تحديد ثمن العمالة ورأس والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هده الأسعار في توزيع الموارد.

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

ينقسم علم الاقتصاد الى قسمين هما: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

الاقتصاد الجزئي: هو دراسة القرارات التي يتخذها الافراد والشركات فيما يتعلق بتخصيص الموارد وأسعار السلع والخدمات، ويستدم استراتيجية من الأسفل الى الأعلى لتحليل الاقتصاد، بمعنى آخر يحاول الاقتصاد الجزئي فهم اختيارات الفرد وتخصيص الموارد، أي انه لا يقرر ماهية التغييرات التي تحدث في السوق بل يشرح أسباب حدوث هده التغيرات.

يتمثل الدور الرئيسي للاقتصاد الجزئي في دراسة كيفية زيادة انتاج الشركات، وقدرتها الى الحد الأقصى في تحقيق الأرباح، حتى تتمكن من خفض الأسعار والمنافسة في صناعتها، يمكن تحديد العوامل الرئيسية للاقتصاد الجزئي كما يلي:

- الطلب والعرض والتوازن؛
- نظرية الإنتاج؛
- تكاليف الإنتاج؛
- تعظيم الربح.....

الاقتصاد الكلي: يعالج أداء النظام الاقتصادي ككل، فهو لا يركز على صناعة محددة ولكن على صناعة السوق ككل. فالاقتصاد الكلي يهتم بدراسة مجموعة متنوعة من الظواهر على نطاق الاقتصاد مثل التضخم ومستويات الأسعار، معدل النمو، الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، والتغييرات في أوضاع سوق العمل، والاثار المترتبة على الصادرات والواردات، فهو يركز على الاتجاهات في الاقتصاد الكلي وكيف يتحرك الاقتصاد ككل.

يدرس الاقتصاد الكلي العلاقة بين مختلف البلدان فيما يتعلق بكيفية تأثير سياسات دولة على دولة أخرى، ويحصر في نطاقه ويحلل نجاح وفشل استراتيجيات الحكومة. في الاقتصاد الكلي نقوم بمسح ارتباط الإنتاج الكلي للدولة ودرجة التوظيف مع ميزات معينة مثل أسعار التكلفة، معدلات الأجور، معدلات الفائدة والارباح....، من خلال التركيز على سلعة خيالية واحدة وما يحدث لها.

العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

بالرغم من اختلاف الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي في جوانب اهتمامات كل منهما، الا ان هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث ان الاقتصاد الكلي يرتكز على كثير من مبادئ وتحليلات الاقتصاد الجزئي في عمله وفي دراسة الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وأيضا تكمن العلاقة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في ان مستويات الإنتاج والاستهلاك الكلي هي نتيجة لاختيارات الاسر والشركات الفردية. وتجدر الإشارة الى استخدام الاقتصاد الجزئي في دراسة كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية على سلوك الوحدات الجزئية.

مثال: دراسة كيفية تأثير الزيادة في التضخم على انتاج السلع

حيث ان زيادة معدل التضخم في الدولة يؤدي الى التغير في سعر المواد الأولية في الصناعات مما يؤدي الى تغيير التكلفة وبالتالي سعر المنتج النهائي الدي يتحمل تكلفته المستهلك.

وهنا نرى التداخل الواضحة بين كل من الاقتصاد الكلي والجزئي، فكل منهما يعتمد على الاخر ويؤثر عليه بشكل مباشر او غير مباشر.

الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

- يهتم الاقتصاد الجزئي بعوامل الطلب والعرض، بينما يهتم الاقتصاد الكلي بأداء الوضع الاقتصادي ككل وقياس وتيرة النمو الاقتصادي والتغير في الدخل القومي؛
- يساعد الاقتصاد الجزئي على تسهيل عملية صنع القرار لقطاعات الاعمال الصغيرة داخل الدولة؛
- يركز الاقتصاد الكلي على التغير في معدلات البطالة والصناعات الكبيرة والاقتصاد بوجه عام.

اهم الاختلافات بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

الفرق في	الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
المفهوم	الاقتصاد الكلي هو فرع من الاقتصاد الدي يتعامل مع دراسة سلوك وأداء الاقتصاد بشكل اجمالي. اهم العوامل التي تمت دراستها في الاقتصاد الكلي ما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم، معدل النمو.....	الاقتصاد الجزئي هو فرع من فروع الاقتصاد يرتبط بدراسة سلوك الفرد والاسرة والشركات في صنع القرار وتخصيص الموارد، يتألف من أسواق السلع والخدمات ويتعامل مع القضايا الاقتصادية.
مجال الدراسة	يدرس الاقتصاد الكلي أوضاع الاقتصاد بأكمله والدي يغطي العديد من قضايا السوق.	يدرس الاقتصاد الجزئي قطاع السوق (الشركات، المنشآت،....)
التعامل	يتعامل الاقتصاد الكلي مع قضايا مختلفة مثل الدخل القومي، التوزيع	يتعامل لاقتصاد الجزئي مع العديد من القضايا مثل العرض والطلب،

	والتوظيف، المستوى العام للأسعار (التضخم)،.....	تسعير عوامل الإنتاج، تسعير المنتجات، الرفاهية الاقتصادية، الإنتاج، الاستهلاك،....
تطبيقات الاعمال	يتم تطبيقه على القضايا البيئية الخارجية (حول المؤسسة).	يتم تطبيقه على القضايا الداخلية (داخل المؤسسة).
الدور	يقوم بحل الازمات والقضايا الرئيسية للاقتصاد، مثل الانكماش، التضخم، ارتفاع الأسعار، البطالة والفقر ككل.	يقوم بتنظيم أسعار المنتجات الى جانب أسعار عوامل الإنتاج، مثل العمالة، الأرض، رأس المال، داخل الاقتصاد.

المحور الثاني: النشاط الاقتصادي الكلي

تمهيد: يعتبر استقرار النشاط الاقتصادي الكلي شرطا ضروريا من اجل التنمية والنمو، ومع دلك فإن التوصيات المتداولة من المنظمات الدولية حول الشروط التي تشكل إدارة جيدة للاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كانت ضيقة الى حد بعيد.

مفهوم النشاط الاقتصادي الكلي:

يمكن تعريف النشاط الاقتصادي بأنه عملية توفير او شراء او بيع السلع والخدمات، كما يمكن تعريفه على انه انتاج او توزيع او استهلاك المنتجات او الخدمات.

الأنشطة الاقتصادية هي الأنشطة التي تقع ضمن حدود الإنتاج الاقتصادي بحسب تعريف نظام الحسابات القومية، وتضم:

- انتاج السلع والخدمات (السلع المستخدمة في عملية انتاج سلع وخدمات مماثلة وتسمى بالسلع الوسيطة)؛
- انتاج جميع السلع التي يحتفظ بها منتجوها للاستخدام النهائي؛
- انتاج خدمات الإسكان على ايدي المالكين؛
- الخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها العاملون الاحرار، وتستبعد هده الخدمات من حدود الإنتاج الاقتصادي وهي لا تعتبر من الأنشطة الاقتصادية.

اساسيات النشاط الاقتصادي الكلي:

1- لابد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار منسق، وبحيث تكون السياسة المالية والسياسة النقدية، وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات كلها متجانسة مع بعضها البعض؛

2- يجب ان تتحلى اهداف النمو الاقتصادي، واستقرار سبل العيش، وخلق فرص العمل بأهمية خاصة، وان لا يتم التضحية بها من خلال التركيز الضيق على استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم؛

3- معدلات النمو الاقتصادي ليست فقط القضية المحورية، بل طريقة ومصادر هدا النمو، وكيفية خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر؛

4- يجب ان يكون الهدف الأساسي لمعظم البلدان النامية هو خلق فرص منتجة، وهدا يتطلب أكثر من مجرد وضع سياسات الاقتصاد الكلي، فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من اجل تشجيع الاستثمار، والسياسات المالية والانفاق العام كلاهما يلعب دورا مهما في هدا المجال، حيث يجب الإقرار بأهمية الانفاق وتوجهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة؛

5- يجب ان تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية وليس العكس، ويجب ان تكون كلا السياستين موجهة نحو اهداف اقتصادية حقيقية، مثل خلق فرص عمل وتوسيعها وتقليص مستويات الفقر.

مقومات السياسة الاقتصادية الكلية:

تتلخص مقومات السياسة الكلية فيما يلي:

1- الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل؛

2- الحفاظ على مستوى عال من الانفاق الاستثماري؛

3- الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات؛

4- مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد؛

5- تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

اهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تحقيق النمو الاقتصادي: طبقا لمربع كالدور يجب ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي ما بين 5% و6% سنويا وبطبيعة الحال يجب ان يكون هذا المعدل أكبر من معدل النمو السكاني لنفس الفترة لان هذا سيؤدي الى رفع مستوى معيشة افراد المجتمع.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تحقيق الاستقرار في الاسعار اي التحكم في معدل التضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار وحسب كالدور يجب ان يكون معدل التضخم صفر% وهو ما يتفق مع راي فريدمان بان تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التوظيف الكامل يتطلب ان ينمو الناتج المحلي في المتوسط ما بين 5%و6% سنويا وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي بنفس النسبة ستجنب الاقتصاد التعرض للازمات الاقتصادية.

تحقيق توظيف الكامل: حسب كالدور يجب ان يبلغ معدل البطالة 0% حيث التوظيف الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق اقصى مستوى ممكن من التشغيل، اي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع ويجب ملاحظه ان سعي السياسة الاقتصادية الى تحقيق التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة ان معدل تشغيل القوة العاملة 100% او ان معدل البطالة يساوي صفر.

تحقيق التوازن الخارجي: حسب كالدور من الافضل ان يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2% وقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون كالدور - فيدورن الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمور الاقتصادي والمعدلات الثلاثية السابقة.

الادوات الرئيسية لإدارة السياسة الاقتصادية الكلية:

1- **السياسة المالية**: هي مجموعة الادوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي الكلي لتحقيق هدف معين، وتتكون من ادوات الانفاق العام وادوات الايرادات العام.

2- **اهداف السياسة المالية:**

- زيادة الناتج القومي؛
- رفع مستوى دخول للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم؛
- تحقيق التوظيف الكامل للموارد؛
- تحقيق استقرار الأسعار؛
- تحسين توزيع الدخل بين افراد المجتمع.

3- **اهم أدوات السياسة المالية:**

- الضرائب Tx
- الانفاق العام G

4- **تأثير ادوات السياسة المالية على الدخل التوازني:**

أ- **سياسة مالية انكماشية**: اي يوجد هناك فجوة تضخمية

الحالة 01: نقوم في هذه الحالة بتخفيض الانفاق العام او زيادة الضرائب.

الحالة 02: نقوم بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا.

ب- **سياسة مالية توسعية**: اي حدوث فجوة انكماشية.

الحالة 01: نقوم بزيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب.

الحالة 02: زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا.

تعريف الفجوة التضخمية: في هذه الحالة نقوم بتطبيق سياسة مالية انكماشية، تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي على السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل.

تعريف الفجوة الانكماشية: في هذه الحالة نقوم بتطبيق سياسة مالية توسعية، تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات اقل من العرض الكلي على السلع والخدمات.

ثانيا: السياسة النقدية:

تعريف البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية ومالية عامة تقف على قمة هرم الجهاز المصرفي، يتولى اصدار النقود القانونية، يقوم بوظائف عدة اهمها الرقابة والتحكم في عرض النقود، والاشراف على البنوك الاخرى والهدف من سياساته ليس تحقيق الربح وانما خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة، اي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تعريف السياسة النقدية:

هنا تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من اجل التحكم في كمية النقود في الاقتصاد وتحديد الكمية المثلى التي تسمح بتحقيق الاهداف النهائية لهذه السياسة (نمو اقتصادي، تشغيل كامل، استقرار الأسعار، استقرار ميزان المدفوعات). والتي تمثل في نفس الوقت الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية. كما تعرف على

انها مجموعة الاجراءات والادوات التي تعتمدها السلطة النقدية اي البنك المركزي بهدف التحكم في عرض النقود بما يحقق الاستقرار النقدي بصفة خاصة، والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة.

اتجاهات السياسة النقدية:

السياسة النقدية الانكماشية: نفرض ان الاقتصاد وقع في وضع تضخمي تفوق فيه السيولة الحد المطلوب فيقوم البنك المركزي بموجب هذه السياسة:

- بتقييد الائتمان؛
- تقييد كمية النقود المتداولة في السوق؛
- محاربه ارتفاع الأسعار؛
- رفع معدل الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- رفع سعر صرف العملة المحلية وبالتالي خفض معدل التضخم.

السياسة النقدية التوسعية: عكس الحالة الاولى هنا يلجا البنك المركزي لهذه السياسة التوسعية من اجل تسريع نمو الكتلة النقدية وذلك من خلال تشجيع الائتمان، تخفيض معدل الفائدة فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الانتاج والتقليص من معدل البطالة.

ادوات السياسة النقدية:

تنقسم ادوات السياسة النقدية الى ادوات غير مباشرة وادوات مباشرة وادوات اخرى مكملة، الادوات غير المباشرة وهي ادوات كمية للسياسة النقدية تهدف الى التأثير في الحجم الكلي للنمو والائتمان، وتشمل عملية السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، تغيرات سعر إعادة الخصم يؤثر على كمية القروض المخصومة، التغير في متطلبات الاحتياطي القانوني ويؤثر على المضاعف النقدي (مضاعف الائتمان).

1- **سياسة معدل إعادة الخصم:**

تعتبر هذه السياسة من اهم وأقدم السياسات التي تستخدمها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، يؤثر على كمية القروض المخصومة، يعرف سعر اعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير اعادة خصمه للأوراق التجارية والاذونات الحكومية للبنوك التجارية. ويعرف ايضا على انه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.

أهمية وآثار سعر اعادة الخصم:

أ- تخفيض سعر الخصم يزيد من حجم الاوراق التجارية المقدمة من قبل البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وهذا يساعد البنوك لتوفير السيولة اللازمة للتوسع في حجم الائتمان اي منح القروض.

ب- هناك علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء، اي ان سعر اعادة الخصم يمثل سعر تكلفة للبنوك التجارية على القروض المقترضة من البنك المركزي، فإذا ارتفع سعر الخصم فان هذا بالضرورة يؤدي الى زيادة سعر الفائدة التي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين.

2- **سياسة السوق المفتوحة:**

سياسة السوق المفتوحة وهي عبارة عن تدخل البنك المركزي في السوق المالي اما بائعا او مشتريا للأوراق المالية بصفة عامة. وقد اعتبرها فريدمان أكثر فعالية في التأثير على المعروض النقدي، واعتبرها كينز أكثر فعالية مقارنة بأدوات غير تضخمية، الا انه يقر بمحدوديتها ما لم تصحب بأدوات أخرى.

فعالية سياسة السوق المفتوحة:

أ- يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدي، اي اتباع سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي اي زيادة حجم السيولة في السوق النقدي، معناه زيادة حجم المعروض النقدي.

ب- يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة تنفيذ سياسة نقدية انكماشية من اجل تخطيط سيولة السوق النقدية ومن اجل تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية للحد من قدرتها على خلق او منح الائتمان. وهذا ما يؤدي الى نقص المعروض النقدي الذي يؤدي الى زيادة سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار والعمالة والدخل.

3- **سياسة الاحتياطي القانوني الاجباري او الالزامي:**

يقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية وذلك عن طريق اجبار او إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائم في خزانة البنك المركزي. توضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل ارصدة او نقود سائلة كودائع لدى البنك المركزي فقط.

أثر وفعالية سياسة الاحتياطي القانوني:

استخدمت البنوك المركزية هذه الاداة بغرض تحقيق اهداف السياسة النقدية من ناحية، ولحماية البنوك التجارية من ناحية اخرى. كان الهدف من استخدام هذه الاداة هو حماية حقوق المودعين ثم اصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنك. اي ان إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بهذه النسبة لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان.

تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الاداة لعلاج المشاكل، ففي حاله السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني وبالتالي تزيد قدرة البنوك على منح الائتمان، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار. وفي حالة السياسة النقدية الانكماشية، يقوم البنك المركزي برفع نسبه الاحتياطي القانوني، وبالتالي تقليص قدره البنوك على خلق الائتمان ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ويقل الطلب وتنخفض الأسعار.

المحور الثالث: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

مقدمة:

بعد استعمار دام 132 سنه تاركا وراءه خرابا اقتصاديا على جميع المستويات والنواحي حصلت الجزائر على الاستقلال السياسي في جويلية 1962. فكان لابد من اقامة الدولة الجزائرية مثل ما نص على ذلك بيان اول نوفمبر 1954. ومن خلال ما سبق سنحاول عرض وتحليل الوضع الاقتصادي الجزائري.

1- **مراحل تطور الاقتصاد الجزائري**

مر بثلاث مراحل اساسية وهي:

مرحلة العهد العثماني من 1518 الى 1830: كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في القرن 16 بسبب قدوم المهاجرين الاندلسيين الذين ادوا ادوارا مهمه في زيادة انتاج الاراضي الزراعية، الصناعة والتجارة ومن ثم تقهقر الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن 17حتى الاحتلال الفرنسي 1830. الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت اليها البلاد. وتأخر اساليب وطرق الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل الموارد الزراعية الى صناعيه وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية.

مرحلة الاستعمار الفرنسي من 1832 الى 1962: ترتب عن وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الفترة 1830-1962 تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري حيث اعتمد بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، حيث كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي فقط، ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي احتلتها الاراضي الزراعية من برامج المستعمر الفرنسي بدأ هذا الاخير في مصادره الاراضي من اصحابها وذلك من خلال ترسانة من القوانين. وقامت بمصادرة الاراضي الا لتيقنها من التأثير الاقتصادي الايجابي لهذه الاراضي وخاصة منها التي كانت مخصصة كوقف على المجتمع الجزائري في اواخر العهد العثماني، اد عمل المستعمر على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الاملاك حتى يعزز الفقر والقهر والجهل في المجتمع الجزائري، بمصادرته لاحد اهم موارد رزقه التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية ليجعل منه تابعا خاضعا للإدارة الاستعمارية.

مرحلة الاستقلال من 1962 الى يومنا هذا: بعد الاستقلال ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك ادنى شروط العمل خاصة مع مغادرة اطاراتها المسيرة، وعليه وجدت الجزائر نفسها امام اقتصاد متخلف وتابع لفرنسا في اغلبه، ولم تجد فرصة امامها للقضاء على هده الوضعية الا من خلال برنامج طرابلس الذي انعقد سنه 1995 والذي يعتبر اول وثيقة رسمية، تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر، ورغم ان هذا البرنامج قد اشار بوضوح الى ضرورة التصنيع الا انه لم يقدم سياسة صناعية محددة، واكتفى لتقديم خطوط عريضة لمشروع تنمية يعتمد على اصلاح زراعي وتصنيع ضروري وتأميم للموارد الوطنية. لقد تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته على الاستعمار، استثمرت في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقية والمحروقات والصناعات البتروكيماوية، حيث سخرت لها امكانات ضخمة، تجاوزت 120 مليار دينار جزائري. بالإضافة الى الاهتمام بقطاع المحروقات خاصة بعد عملية التأميم التي طالتها في سنه 1981، وتأميم المؤسسات الاستخراجية، نظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الصناعية. تم تأسيس شركة سوناطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع، الا ان سيرورة التصنيع لتلك الفترة لم تكن تأتي بالنتائج المسطرة، واجهت عدة مشاكل كضعف الامكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له الدولة بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل. وعليه تبنت الجزائر في مرحله انتقالية سياسة الصناعة الخفيفة، حيث توجهت الى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج وصناعة الجلود والاحذية والصناعة الغذائية. اما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر الى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي خاضعه للدولة، نظرا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات او الصادرات، ولقد كانت غالبية هذه الاخيرة وما تزال تتأثر بهيمنة قطاع المحروقات الذي قامت بتدبيره والى يومنا هذا شركة سوناطراك، في حين ان تنظيم ما بقي من الصادرات وكل الواردات كان في يد المؤسسة العمومية. ويمكن الخروج بمجموعة من الخصائص والتحديات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري آنذاك لعل أبرزها:

- التخطيط المركزي؛
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

- رقابة على اسعار السوق؛
- التركيز على الصناعات الثقيلة وتهميش باقي القطاعات.
- هيمنة القطاع العمومي فرغم تكفله بعدد من المهام في معركة تصنيع البلاد بعد الاستقلال الا انه لم يحقق النجاح المرجو منه، كما ان تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية، كل ذلك من شأنه يبرز عدد من النقائص في القطاع الاقتصادي العمومي.

ولذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه الى تدعيم المنشآت القاعدية الامر الذي ادى الى تحطيم النسيج الصناعي والاعتماد على الواردات في الثمانينات، بالإضافة الى انخفاض سعر البترول الى ما دون 10 دولارات للبرميل سنه 1994. وهكذا عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ظروف تميزت بضعف المردودية ورداءة الانتاج وتراكم الديون والتخلف التكنولوجي. مما ادى الى تراجع النمو الاقتصادي لحوالي 2% وارتفاع التضخم الى20.5%، بالإضافة الى ارتفاع معدل البطال وانخفاض ميزان المدفوعات.

2- مقومات الاقتصاد الجزائري

أولا: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد اهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، وذلك نظراً لكا يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصباً حساساً للتنمية الاقتصادية للبلاد، ومن أهمها:

الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة وتتمثل باختصار في:

الأراضي الزراعية: وتشكل الاراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و17.8% من اجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 2381741 كم^2، والجزائر بذلك تمتلك اراضي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الاساسية.

الموارد المائية: ان اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية ب 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 من الموارد السطحية بالشمال، 7 مليار م^3 من الموارد الجوفية بالجنوب، وان 75%، من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد.

2-**الموارد البشرية :** يعتبر العنصر البشري المحرك الاساسي لمختلف القطاعات الانتاجية، وخاصة بالقطاع الفلاحي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد والامكانات المتوفرة.

3-**الموارد النباتية والحيوانية:**

الموارد النباتية: يعتبر الانتاج النباتي من اهم مصادر الانتاج الفلاحي، لما له من اهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، او من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الانتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.

الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، ولقد اتسع هذا القطاع وتطور بشكل ملحوظ وحقق نتائج بارزة ادت الى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة الى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة.

معوقات النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر:

كبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في الجزائر، تعترض القطاع الزراعي العديد من العقبات والمعوقات التي تحول دون النهوض به وتعرقل عملية التنمية، ومن بين اهم العقبات نجد:

- موسمية الانتاج الفلاحي؛
- ارتباط الانتاج الزراعي بالأرض؛
- تأثر الانتاج الزراعي بالعوامل المناخية؛
- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي؛
- انخفاض المحفزات والدوافع الاستثمارية؛
- نقص التوجيه، التنظيم ودور التعاونيات الفلاحية؛
- معوقات اخرى متعلقة بالإنتاج والتسويق؛
- ضعف التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي؛
- ضعف المتابعة التقنية لمخططات التنمية والمحاصيل المدعمة.

ثانياً: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تبقى الصناعة تسجل ادنى مساهمة ويرجع ذلك الى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع، إضافة الى عوامل اخرى تسييرية وتنظيمية، فعلى الرغم من الارادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال ازالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، الاّ انّ الاعتماد على انماط تسييرية بمختلف تطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الاهداف المرسومة، حتى ان شركات التسيير والمساهمة و التي انشئت خلال سنة 2003، حاولت ان تكون مرافقاً للمؤسسات في البحث عن شركاء، الاّ انّ صلاحياتها كانت محدودة، اما الفترة الاخيرة منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لكن نتائجه لم تظهر في المدى القصير.

ويبين فحص تطور الانتاج الصناعي في الآونة الاخيرة، ان قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والالكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من انه يواجه بدرجة اقل مشكلة الجمود.

وفي الاخير يعد قطاع الصناعة المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي، ولكن بسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار في الجزائر الذي يحدد حصة المستثمر الاجنبي امام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51% /49%). وهو من اهم الاسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة.

ثالثا: مقومات السياحة في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول للارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح، من خلال بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في

إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة.

تعتبر الجزائر جوهرة سياحية عذراء لما تتوفر عليه من امكانات على امتداد مساحتها الشاسعة كما يلي:

المقومات الطبيعية والجغرافية: يمكن أن نميز في الجزائر أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، فالشمال شريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل الرملية، كما تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شيليا" بأوراس (بارتفاع 2328 مترا)، قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة (2308 مترا) وغيرها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية.

اما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80 في المائة من المساحة الكلية للبلاد. كما تزخر البلاد بحمامات معدنية طبيعية، ومن العهد الروماني أثبتت الدراسات أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض.

المقومات التاريخية والثقافية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، مما جعلها مهدا للحضارة الانسانية وشاهدا على انتمائها للفضاء الاسلامي، المتوسطي والأفريقي. فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة. من الأمازيغية الى الفينيقية الى البيزنطية والرومانية وأخيرا الاسلامية.

معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع السياحة الجزائرية، وهذه النقائص تم حصرها في الآتي:

- غياب السواح؛
- عدم التعريف بالمراكز والمناطق السياحية في البلاد؛
- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية والمنتجات السياحية؛
- ضعف نوعية المنتوج السياحي؛
- ضعف نوعية الخدمات السياحية؛
- ايواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة؛
- 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولي؛
- ضعف أداء وكالات السفر ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين؛
- غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية؛
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة؛
- أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80 % عمرة وأسفار نحو الخارج، 10 % استقبال لوكالات الجنوب و10% حجز للتذاكر؛

- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة؛
- عدم كفاية مواقع الأنترنت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية)؛
- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛
- خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع؛
- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات للسواح؛
- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج؛
- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

3- واقع الاقتصاد الجزائري

تعتبر سنه 2020 سنة مفصلية لتنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد الى غاية 2030، ذلك ان سنه 2020 تعتبر السنة الاولى من مرحلة الانتقال علما ان مرحلة الانطلاق اي الاقلاع تبدأ من 2016 الى 2019. انتهت سنة 2019 ولم يتم بعد تقييم هذه المرحلة بشكل رسمي غير اننا سنحاول فيما يدي استعراض المؤشرات الكلية لسنة 2019 كما يلي:

1- سلوك الاقتصاد الجزائري الكلي خلال الفترة (2016- 2019): تمثل هذه الفترة تمثل هذه الممتدة من سنة (2016- 2019) المرحلة الاولى من تنفيذ برنامج النموذج الاقتصادي الجديد افاق ،2030 وعليه سنحاول استعراض المؤشرات الكلية كما يلي:

1) **معدل النمو:** حقق النمو الاقتصادي خلال 2016 نسبة 3.2% اي ما يعادل 17.5 مليار دينار جزائري، اما سنة 2017 انخفض معدل النمو الى 1.3%، سنة 2018: 1.4%، اما سنة 2019: 0.8%. نلاحظ ان معدل النمو في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة وهذا راجع الى عدم الاستقرار في سوق النفط، وذلك كون ان التبعية للمحروقات لا تزال قوية ولم يتحقق خلال هذه الفترة اي تنويع اقتصادي.

2) **معدل التضخم:** سجلت سنه 2016 معدل للتضخم حدد ب 4.27%، وهو معدل يعتبر مرتفعا وذلك يرجع الى الارتفاع في مواد الاستهلاك والذي وصل متوسط التغير 6.4%، في حين بلغ معدل التضخم سنه 2017: 5.5 %، سنة 2018: 4.27%، ديسمبر 2019 4.3%. ويرجع هذا الانخفاض الطفيف في معدل التضخم اساسا الى تجميد عملية طبع النقود على إثر عملية التمويل غير التقليدي.

3) **معدل البطالة:** انتهت سنه 2016 على تسجيل معدل بطالة قدر ب 10.5%، في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2017 الى 11.7% اما سنه 2018 كانت بحدود 11.5%، بينما سجلت سنة 2019: 11.4%. الملاحظ ان متوسط معدل البطالة 11% خلال الفترة 2016- 2019 وهو امر مقلق نوعا ما.

4) **ميزان المدفوعات:** حقق ميزان المدفوعات عجزا اجماليا سنه 2016 قدر بـ 26 مليار دولار، سجلت سنة 2017 عجزا في ميزان المدفوعات قدر ب 21 مليار دولار، سجلت سنة 2018 عجزا قدر ب 15.8 مليار دولار، اما سنة 2019 قدر العجز ب 16.8 مليار دولار. نلاحظ تراجع طفيف في نسبة العجز سببه التحسن الطفيف في اسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

واقع الانتاج خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2018):

لقد سعت الجزائر خاصة في الآونة الاخيرة كغيرها من الدول الريعية لبناء اقتصاد انتاجي معتمدة على ثرواتها الطبيعية، حيث وجهت كافة جهودها نحو القطاع الزراعي، ثم الصناعي والقطاع السياحي. ومن اجل تحقيق الاهداف المرجوة قامت ببناء وتبني السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، الاّ انها اصطدمت بجملة من العراقيل والتي اخّرت بدورها بناء الاقتصاد المنتج، وابقت التبعية النفطية صفة لصيقة بالاقتصاد الجزائري، بسبب طبيعته الريعية. حيث نلاحظ مرارً وتكرارً تصدُّر قطاع المحروقات المرتبة الاولى مقارنة بالقطاعات الاخرى، بغض النظر عن الانخفاض في اسعار النفط، وذلك من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا الاخير ينتج من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها، ولمعرفة اهم هذه القطاعات وتطور نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

زراعة_ تقييم للقطاع _

قبل التطرق الى دراسة القطاع الزراعي وقراءة معطياته وتحليل ارقامه ومعرفة نسب مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، لابد اولاً من استعراض الجدول التالي، والذي يبين نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

الجدول (01): يبين التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: %

السنوات	قطاع المحروقات		القطاعات الاخرى (خارج المحروقات)					معدل نمو PIB
	نسبة المساهمة	معدل النمو الحقيقي	نسبة المساهمة				معدل النمو الحقيقي	
			خدمات	البناء والاشغال العمومية	فلاحة	صناعة		
2010	34.70	-2.6	35.40	10.40	8.40	5.00	5.5	3.4
2011	36.70	-3.3	36.70	8.60	8.20	4.30	4.6	2.4
2012	34.20	-3.4	36.50	9.20	8.80	4.50	4.5	3.4
2013	29.80	-6.0	38.40	9.80	9.90	4.60	4.6	2.8
2014	27.00	-0.6	41.50	10.80	10.60	5.00	5.0	3.8
2015	18.80	0.2	44.60	11.50	11.60	5.40	5.0	3.7
2016	17.40	7.7	45.10	11.90	12.30	5.60	2.3	3.3
2017	19.10	-3.0	44.10	11.70	12.30	5.50	2.6	1.6
متوسط الفترة[1]	27.21	-1.37	40.28	10.48	10.26	4.98	3.76	3.05

Source : Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Annuel : 2011,2016, 2017.

يتضح من خلال الجدول اعلاه، هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 40.28 % من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط خلال الفترة (2010-2017)، يليه قطاع المحروقات بنسبة 27.21 % من الناتج المحلي الاجمالي، بعد ان كان يساهم بنسبة 33.85 % في المتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2014، ثم يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنحو 10.48%، ليأتي في الأخير قطاعي الفلاحة والصناعة بنسب مساهمة 10.26 % و 4. % على التوالي.

حيث نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB خلال فترة الدراسة بالمقارنة مع السنوات الفارطة، ويرجع هذا الى انهيار اسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل الى حوالي 53 دولار. حيث تراجعت مساهمته تدريجياً من 36.7 % كحد اقصى سنة 2011 الى ان وصلت الى 17.4 % كحدّ ادنى سنة 2016. ويمكن ارجاع سبب هذا الانخفاض الى قلة طلب الاسواق الدولية للمحروقات، كما يمكن ارجاعها الى بعض العوامل والخلافات السياسية، بالإضافة الى انخفاض معدلات الانتاج اليومي للبترول المفروضة من منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، حيث حددته بقيمة 30 مليون برميل يومياً، خاصةً بعد ازمة النفط لسنة 2014. وعلى الرغم من هذا الانخفاض المسجل بقطاع المحروقات الاّ انّه لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

ويبدو من الجدول ان النمو خارج المحروقات لم يشهد تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة، ولكن تهاوت مستوياته الى 2.3 % و2.6 % خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، وهو ما يؤثر بدوره على نمو الناتج الداخلي الاجمالي والذي بلغ 1.6% سنة 2017 كحد ادنى. ويمكن ارجاع سبب ذلك الى القطاع الصناعي الذي ظلّت نسبة مساهمته في PIB متذبذبة وضعيفة بالمقارنة مع القطاعات الاخرى، اذ لم تبلغ في أحسن حال سوى ما تم تسجيله في سنة 2016 بنسبة 5.6 % من الناتج المحلي. وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية، او نظراً لغياب سياسة تصنيع هادفة ومحفزة، بالإضافة الى معوقات المناخ الاستثماري التمويلية والقانونية (49/51)، كل هذه العراقيل ساهمت في تدهور نمو القطاع الصناعي في الجزائر.

حيث يتضح من خلال ارقام الجدول السابق مدى رغبة الدولة في تحسين الانتاج خارج المحروقات خاصة بعد ازمة 2014، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد والنهوض بمختلف القطاعات خارج المحروقات، وفيما يلي سيتم التطرق اولاً الى القطاع الزراعي كما يلي:

حيث يعتبر القطاع الزراعي ركيزة اساسية في الاقتصاد الجزائري، ولا يمكن الاختلاف في اهميته ودوره في الجانب الاقتصادي او حتى الاجتماعي، حيث تعتبر الزراعة مصدراً لسدّ الفجوة الغذائية، والذي يعتبر عاملاً اساسياً في مجال التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الامن الغذائي.

ورغم ان الزراعة توفر ما يقارب 72 % من الاحتياجات الغذائية في الجزائر، الاّ ان المعوقات المتزايدة تنقص من كفاءة الزراعة، ومن جهة اخرى تبقى السلطات مجبرة على سد العجز عن طريق لجوئها الى الاستيراد. فمن خلال الجدول ادناه يتضح لنا ان الجزائر غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا ما ادى الى لجوئها الى الاستيراد كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): يبين اهم السلع التي تستوردها الجزائر سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

السلع	القيمة (مليون دولار)	الاجمالي (%)
الآلات و المفاعلات و غلايات الماء	801	17.4
الآلات و المعدات الكهربائية و اجزاؤها	398	8.6
مستلزمات من الحديد و الصلب	292	6.3
الحبوب	275	6.0
الحديد و الفولاذ	241	5.2
منتجات صيدلانية	189	4.1
منتجات الالبان	141	3.1

المصدر: التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، **ص 62.**

فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود "**الحبوب**" و"**منتجات الالبان**" ضمن قائمة السلع المستوردة في الجزائر بقيمة 275 مليون دولار و141 مليون دولار على الترتيب، هذا ان دلّ على شيء فإنه يدلّ على ركود القطاع الفلاحي والزراعي في الجزائر، وغياب سياسة واضحة للنهوض بهذا الاخير واستغلال المقومات التي تمتلكها من الموارد الارضية والزراعية. وبالإضافة الى الجدول اعلاه فإنه من خلال قراءة ارقام الملحق رقم (02) والملحق رقم (03) والذي يمثل المنتوجات الغذائية المستوردة في الجزائر، ففي هذه الحالة يمكن القول ان اللجوء لاستيراد المواد الغذائية لا يعبر سوى عن عدم القدرة المحلية على تغطية الاحتياجات الداخلية للسكان. على الرغم من الموارد المختلفة التي تزخر بها الجزائر، حيث تقدر مساحة الاراضي الزراعية فيها اكثر من 7 ملايين و510 الف هكتار سنة 2011 بزيادة لا تتعدى 0.11 % عن سنة 2010. رغم ان الاراضي الصالحة للزراعة تمثل نسبة كبيرة من اجمالي المساحة الكلية بغض النظر عن صحراء الجزائر ووجود اكثر من 32.963 الف هكتار من مروج ومراعي دائمة، وهو ما يشجع على الاستثمار في القطاع الفلاحي والنهوض بهذا الأخير.

كذلك يساهم قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، فمن خلال الجدول ادناه (09) يتضح ان القطاع يغطي حجم لا بأس به من القوى العاملة كما يلي:

الجدول رقم (03): حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى:

الوحدة: بالآلاف

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102
قطاعات اخرى	9676	9627	10511	10823	10554	11015	11252	11196
نسبة العمالة الزراعية[1](%)	11.74	10.74	8.67	10.54	8.51	8.32	7.68	9.84

Source : Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Annuel : 2011,2015, 2017.

حيث نلاحظ ان حجم القوى العاملة في القطاع قد بلغ حوالي مليون 136 الف عامل بنسبة 11.74 % من اجمالي العمالة كحد اقصى لها سنة 2010، و الملاحظ ايضا هو انخفاض نسبة القوى العاملة تدريجياً خلصة في السنوات الاخيرة، الى غاية وصولها الى 7.68% سنة 2011 كحد ادنى لها، و يرجع ذلك الى احلال الآلة مكان العمال نتيجة التطور التكنولوجي في هذا المجال، وهو ما انعكس سلباً على القوة العاملة و لكنه في نفس الوقت يؤثر إيجابا على الانتاجية الزراعية.

كل هذه المقومات تحفز الزيادة في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتجعل من القطاع الزراعي محطة رئيسية في بناء الاقتصاد الانتاجي من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي. ومن خلال الجدول الموالي يمكن تبيان الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه، ونسب مساهمة الزراعة فيGDP كما يلي:

الجدول رقم (04): يبين الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه خلال الفترة 2010 و2015-2017:

	2010	2015	2016	2017
الناتج الزراعي (مليون دولار)	13644	19262	19552	20898
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	379	482	479	501
مساهمة الزراعة في PIB (%)	8.5	11.6	12.3	12.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الاحصائية – الملحق 1/3)، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 308.

فمن خلال الجدول والشكل اعلاه نلاحظ ان الانتاج الزراعي في تطور وتحسن مستمر حيث بلغ سنة 2010 حوالي 13 مليون و 644 الف دولار، الى غاية وصوله الى 20 مليون و898 الف دولار كحد اقصى سنة 2017، والذي ادّى بدوره الى ارتفاع نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على استجابة القطاع الى البرامج الدعم الخاصة به (PNDA)*.

وفي الاخير يمكن القول ان نسبة مساهمة هذا الاخير في "GDP"، لاتزال ضئيلة بالمقارنة مع القطاعات الاخرى، على الرغم من المقومات والدعائم التي يتميز بها هذا القطاع، والتي تزخر بها الجزائر. ولكنه لم يصل الى تحقيق الطموحات والاهداف المرجوة في هذا الصدد لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي.

السياحة_ تقييم للقطاع _

ترجع أهمية القطاع السياحي إلى تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدرا مهما للدخل بصفة عامة وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في الناتج المحلي، اي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد الجزائر لما تتمتع به من مقومات وامكانات اقتصادية، وموقع جغرافي استرتيجي وخصائص طبيعية اخرى، بمثابة قطب سياحي دولي، الاّ ان عدم الجدية وغياب الارادة في الاهتمام بقطاع السياحة خلال المسار التنموي، حال دون الاستفادة من الامكانيات السياحية. لذلك باتت الجزائر تولي بعض من الاهمية لإعادة بعث واصلاح القطاع السياحي، في اطار استراتيجية تنويع الاقتصاد والتخلص من الاعتماد على الموارد النفطية تدريجياً.

حيث تمتلك الجزائر مساحة شاسعة وتعتبر الاولى افريقياً، حيث تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كلم، ويمنح الجزائر اطلالة حقيقية على البحر الابيض المتوسط من خلال 552 شاطئ منها 364 مسموح للسباحة و 18 غير مسموح، وتتميز الجزائر بثلاثة انواع من المناخ : مناخ متوسطي، مناخ شبه قاري، ومناخ صحراوي. فضلاً عن الجبال والتضاريس ومساحات الغابات الشاسعة مقارنة بالبلدان العربية او المغاربية .

وللقطاع السياحي اهمية اقتصادية كبيرة لما يوفره من مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة والجدول التالي يبين عدد العاملين في القطاع السياحي خلال الفترة (2011-2016):

الجدول رقم (05): يبين تطورعدد عمال القطاع السياحي خلال الفترة (2011-2016):

السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	(بالآلاف)	397500	398200	399500	400500	503200	317250
نسبة النمو	(%)	7.05	7.06	7.09	7.76	8.07	6.87

المصدر: احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة 2016 : http://www.mat.gov.dz consulté le: : 20 /05/2019

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان فرص التشغيل في تزايد مستمر، اي تطور نسبة نمو عمال القطاع السياحي، حيث بلغت سنة 2011 معدل 7.05 % الى غاية وصولها الى 8.07 % سنة 2015. وهي نسبة نمو معتبرة، وتعبر عن مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل للبطالين وتقليص معدلات البطالة في هذا المجال.

كما يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات التي تساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (06): يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011-2016): الوحدة: %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة المساهمة	**3.7**	**3.95**	**4.05**	**4.3**	**4.4**	**4.6**

المصدر: احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة 2016 : http://www.mat.gov.dz consulté le: : 20 /05/2019

من خلال الجدول اعلاه، نلاحظ ان نسب مساهمة قطاع السياحة في PIB في تطور مستمر خلال الفترة 2011 -2016. ولكن نسب المساهمة بقيت متواضعة اذا ما قورنت ببقية القطاعات الاخرى خارج المحروقات. على الرغم من السياسات السياحية التنموية المتبعة للحصول على ايرادات سياحية بالعملة الصعبة، الا ان هذه الايرادات لم ترق لمستوى التأثير في الاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (07) : يبين نسبة ايرادات السياحة من الصادرات الجزائرية بين 2010-2016:

الوحدة: %

السنوات	الإرادات
2010	0.53
2011	0.39
2012	0.39
2013	0.48
2014	0.55

2015	0.95
2016	1.39

Source: Benmouiza Messaoud, The Role of Tourism for Achieving The Sustainable Development Goals in World Tourism Organisation Reports –The Case of Algeria-, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Laghouat University, Algeria, 2018, p: 385.

من خلال الجدول اعلاه، يتضح لنا النسب المعتبرة التي تدرها السياحة من إيرادات، وكذلك يتضح لنا الزيادة المستمرة في نسب الإيرادات خلال فترة الدراسة، ولكن هذه الاخيرة تعد جد منخفضة بل و ضعيفة جدا اذا ما قورنت ببعض البلدان العربية.

الصناعة – تقييم للقطاع -

ان تنويع الانتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على ميل الى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي. باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد. وذلك بالنظر الى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متزامنين لكافة النشاط، حيث عاشت الجزائر حدثا انتظرته الاطارات طويلا، تمثل في الجلسات الوطنية للصناعة التي ناقشت الاستراتيجية التي ستسمح باستعادة الطموحات الصناعية للزائر. وكان الوقت مناسبا جدا لإعادة تعبئة الجهود على هذا القطع الحيوي للاقتصاد والمتمثل في القطاع الصناعي. تجدر الاشارة الى أن رهان مرحلة ما بعد البترول يتمثل في القطاع الصناعي خارج المحروقات، الصناعة التحويلية التي سجلت في الجزائر تأخرا كبيرا بالمقارنة مع ما حققته نظيراتها من تونس والمغرب ومصر.

ولمعرفة التطورات الحاصلة في هذا القطاع سنعرض الجدول والشكل الآتيين:

جدول رقم (08): نمو قطاع الصناعة ومساهمتها في اجمالي الناتج الداخلي للفترة (2010-2017)

الوحدة: (نسبة مئوية)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نمو قطاع الصناعة	3.4	3.9	5.1	4.0	4.0	4.8	3.8	4.8
الصناعة من اجمالي الناتج الداخلي (القيمة المضافة)	5.1	4.6	4.5	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010-2018 .

الشكل رقم (01): يبين نمو قطاع الصناعة.

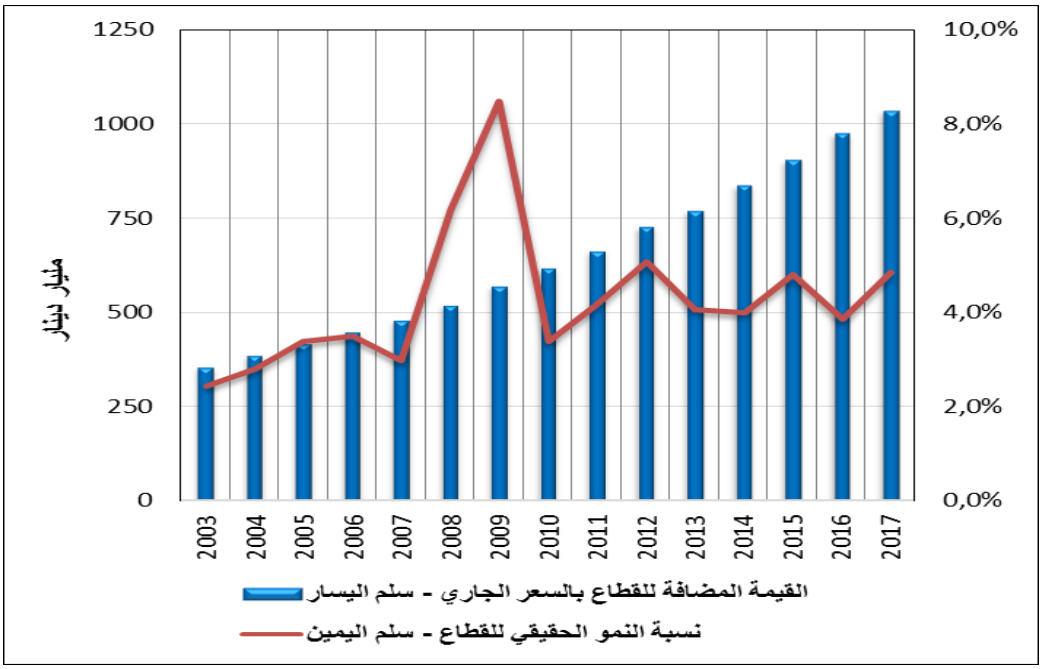

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جويلية 2018.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ، بنسبة 5.1% من القيمة المضافة الاجمالية. حيث شهد قطاع الصناعة نمو بنسبة 3.4% سنة 2010. لكن ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة في سنة 2011 بنسبة 2.2% مقابل 2.5% السنة الماضية، وبنمو قدره 3.9% . لا تسمح وتيرة النمو هذه الأقل من وتيرة نمو اجمالي الناتج الداخلي، بتعويض التأخرات المعتبرة لهذا القطاع (ضعف العمالة الصناعية)، المساهمة في اجمالي الناتج الداخلي في تراجع مستمر (4.6% في 2011)، وهذا بسبب هيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية (4.9 مليار دولار في سنة 2011).

ارتفعت في سنة 2012، القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 5.1%، وهي نسبة معتبرة مقارنة بمتوسط وتيرة نمو هذا القطاع خلال الثلاثة عشر سنة الأخيرة (ما يقارب 4.1%). يجب على وتيرة النمو هذه التي بقيت دوما أقل من تلك الخاصة بالقطاعات الاخرى أن ترتفع لتعويض التأخيرات المعتبرة لهذا القطاع: ضعف العمالة الصناعية، المساهمة في اجمالي الناتج الداخلي الذي هو في تراجع مستمر، حيث سجلت في هذه السنة كل فروع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو ايجابية. مع ذلك تعد مساهمة مختلف الفروع في رفع مستوى النشاط الصناعي الى 5.1% غير متساوية، وبنسبة مساهمة في اجمالي الناتج الداخلي بـ 4.5%.

عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة 2011. بارتفاع قدره 4.1% في نسبة النمو، وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة (4.09%)، تراجع نمو الصناعة بنقطة مئوية (5.1% في سنة 2012) ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو اجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 4.6%، وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.

واصل النشاط الصناعي نموه في 2015، بنسبة 4.8%. بلغت القيمة المضافة الصناعية 900.9 مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة 7.4%. تساهم الصناعة بـ 5.4% في تدفق الثروة، ونلاحظ زيادة نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي، ويرجع ذلك لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (83900 مؤسسة).

مثل النشاط الصناعي في سنة 2016، 5.6% فقط من اجمالي الناتج الداخلي، وبلغ معدل توسع النشاط الصناعي 3.8%، في تراجع بنقطة مئوية واحدة، أي أضعف معدل نمو بعد معدل نمو الزراعة (1.8%). وبلغت مساهمة هذا القطاع في توسيع اجمالي الناتج الداخلي 6.2% فقط. في سنة 2017، تعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة الأكثر ارتفاعا، بـ 4.8% مقابل 3.8% في سنة 2016. بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 1037.0 مليار دينار، ما يمثل 5.5% من اجمالي الناتج الداخلي ويساهم توسعه بواقع 17.0% في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل 6.2% في سنة 2016. وهذا راجع الى توسع نشاط الصناعة المعملية الذي تم دفعه من طرف فرع "الصناعات الغذائية" ويساهم نشاط هذا الفرع بواقع 65.8% في نمو هذه الصناعة. والجدول التالي يوضح اجمالي القطاع الصناعي نهاية سنة 2017 :

جدول رقم (09): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي نهاية 2017

	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)
نهاية 2017	40107	23.5	961

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (جدول ص:321 وجدول ص:322).

حيث نلاحظ، زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالسنوات السابقة (6.2% في سنة 2016)، بقيمة مضافة قدرها 40107 مليار دولار، حيث خصصت 961 دولار كنصيب للفرد من الناتج الصناعي.

رغم الجهود المبذولة في إطار النهوض وترقية الصناعة من أجل تحقيق اكتفاء السوق الداخلي والانطلاق في عمليات التصدير، الا أن الجزائر لا تزال الى تعتمد في صادراتها على المحروقات، وتعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات شبه مهمشة. والجدول التالي يوضح مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات :

جدول رقم (10): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية (2010-2015)

الوحدة: مليار دينار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الاجمالية	56665	66625	67254	68254	70245	712015
الصادرات الصناعية خارج المحروقات	789.46	881.2	824.3	904.2	897.2	911.2
نسبة (%)	1.39	1.32	1.22	1.32	1.27	1.27

المصدر: أحمد نصير، زين يونس، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج "الاوز الطائر لدول جنوب شرق أسيا"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة يومي 25 و26 أفريل 2017، ص:14.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ان نسبة مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات ضئيلة جدا تتراوح بين 1.27 و1.39، حيث كانت سنة 2010 قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات 789.46 مليار دينار من اجمالي الصادرات المقدرة بـ 56665 مليار دينار لنفس السنة، ليصل سنة 2015 قيمة 911.2 مليار دينار من 712015 مليار دينار كإجمالي

الصادرات، وهذا التدني في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات لاعتماد الكبير للجزائر على الصادرات البترولية.

عندما ندرس، اليوم، وضعية الصناعة التي كلفت الدولة استثمارات ضخمة، نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات. الصناعة التحويلية، التي تجمع فروع الصناعات الالكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك، الصناعات المختلفة، تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الخام.

السبب الأخر لهذه الأزمة، هو تأكل تجهيزات الانتاج وفي مسارات الانتاج التي نتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة، الانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية. لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصتها من السوق معتبرة جدا. واذا كانت الدولة قد قررت عدم اسعاف الصناعات التحويلية بسبب ارتفاع الفاتورة الى اليوم، وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين انه غير فعال، فان الأمر يتعلق بتسريع خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، وأهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص، والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف، تمثل خيارات حكيمة دون شك.

4- تأثيركوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري

شهد العالم في السنوات الاخيرة ازمات صحية مختلفة اثرت على العديد من دول العالم، ويعتبر فيروس كورونا الا مثال حي على ذلك في الوقت الحالي، هذا الفيروس الخفي الذي أرعب الكثير من دول العالم نظرا لسرعة انتشاره بين الدول وما يخلفه من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية على البشرية ككل. فيروس كورونا ادخل العالم في ازمة اقتصادية ومالية اعتبرت اشد وأعنف ازمة حدثت في تاريخ البشرية، أطلق عليها البعض اسم الحرب البيولوجية بين أكبر قطبين الصين وامريكا. هذه الازمة الصحية ستفضي الى صدمات تلحق بالعرض والطلب تختلف عن الازمات السابقة في خطورتها التي قد تدخل العالم في دائرة الركود العالمي، مما يتطلب وضع سياسات جوهرية في الاقتصاديات المتضررة تساعدها على تجاوز فتره انتشار هذا الوباء. وفي هذا الصدد اتخذت العديد من البلدان المتضررة الاجراءات اللازمة للحد من انتشار هذا الفيروس لفترات مؤقتة نقطة والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتخذت اجراءات صارمة وقرارات جدية للحد من تأثير هذا الفيروس على المجتمع الجزائري في العديد من المجالات، وكانت من الدول التي اتخذت اجراءات مبكرة لتفادي التأثيرات الخطيرة والهدامة للاقتصاد الجزائري.

اثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير من خلال عدة آثار سلبية:

تراجع النشاط الاقتصادي: قامت الجزائر باتخاذ إجراءات صارمة للتصدي لانتشار الفيروس، بما في دلك الاغلاقات الجزئية والكاملة وتقييدات على الحركة، مما أدى الى تراجع في الأنشطة الاقتصادية.

انخفاض أسعار النفط: الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط والغاز، وشهدت هده القطاعات تراجعا في أسعار النفط العالمية، مما اثر سلبا على موارد البلاد.

تحديات في القطاع المالي: تزايد الضغوط على الميزانية العامة للدولة نتيجة لتراجع الإيرادات وزيادة النفقات الصحية والاقتصادية لمكافحة الجائحة.

تأثيرات على سوق العمل: زيادة معدات البطالة، وتأثيرات سلبية على الاسر والعمال، خاصة في القطاعات التي أثرت بشدة مثل السياحة والنقل.

تراجع الاستثمار: قد يؤدي التوتر الاقتصادي الى تراجع مستويات الاستثمار وتأخر في المشاريع الاقتصادية.

تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:

اثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال تسببه في اغلاق الشركات والحد من النشاط الاقتصادي، مما أدى الى تراجع الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، كما اثرت القيود على السفر والتجارة الدولية في تقليص حجم التبادل التجاري، مما تسبب في تراجع النمو الاقتصادي على مستوى العديد من الدول.

الإجراءات والسياسات المتخذة على المستوى العالمي والمحلي لمواجهة وباء كورونا:

1- **على المستوى العالمي:**

تعاون دولي: التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمشاركة المعلومات والخبرات في مجال الصحة العامة.

تسارع تطوير اللقاحات: دعم البحث وتسارع عمليات تطوير واعتماد اللقاحات لمكافحة الفيروس.

توزيع اللقاحات: جهود كبير من طرف الدول لتوزيع اللقاحات بشكل عادل وفعال على المستوى العالمي.

2- **على المستوى المحلي:**

الإجراءات الصحية: فرض قيود مؤقتة مثل الاغلاقات الجزئية او الكاملة للحد من انتشار الفيروس.

التباعد الاجتماعي: تعزيز مفهوم التباعد الاجتماعي واستخدام الكمامات للوقاية.

تعزيز التوعية: حملات توعية وتثقيف حول السلوكيات الوقائية واهمية النظافة الشخصية.

تعزيز التتبع والرصد: توسيع قدرات التتبع والرصد لتحديد الحالات والوقوف على السلالات المتحورة.